

الأقليد

لأدلتنا لأجنهادوا النقليد

تأليف

ب الفاضل * البارع الكامل السيد *
اللوزعي * المتوقد الالهي * ذي الشرف *
الجلي * والنسب العلي * أبي النصر *
* الطاهر عني حسن خان *
* نجل *

السيد الكريم ذي الصدر العظيم والحسب الصميم
* الواجب له الشكر والتعظيم مولانا الملاك *
* المشتمل الثواب السيد محمد صديق *
* حسن خان بهادر نواب *
* بهو بال المعظم *

طبع في مطبعة الجواث الكائنة امام الدار العالي *
* في القسطنطينية *

١٢٩٦

❦ الاقليد ❦

❦ لادلة الاجتهاد والتقليد ❦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده * والصلوة والسلام على من لا نبي بعده *
وعلى آله وصحبه * وجنده وحزبه * وبعد * فهذه رسالة
مختصرة في ادلة الاجتهاد والتقليد سميتها «بالاقليد» اختمتها من
بحث العلامة الشوكاني المسمى «بالتشكيك على التفكيك * والتفكيك
للعقود التشكيك» رسالة للسيد العلامة اسحق بن يوسف البراء
اثبات التقليد فلخصت منه المطالب والمقاصد * وتركت
التي لبست لها فيما نحن فيه عوائد * وزدت عليها بعض
الابحاث الاخرى له من الفوائد * ومن الله استمداد
وبنده الاصابة والصيانة *

﴿ ٣ ﴾

﴿ فصل ﴾

صرح المقلد بجواز التقليد و المانع باق على قبح التقليد الاصلى
المعلوم عقلا و شرعا ولم يأت المجوز بحجة صالحة للاستدلال
بها على هذا الاصل العظيم و اشف شئ جاء به دعوى الاجماع
و ايتها صحت و لكنها مبنية على شفا جرف هار * فنقول يا هذا
ان اردت اجماع الصحابة و التابعين فهم اكرم على الله من ان
يوقعهم فى هذه الحسيسة او يهين قدورهم الشريفة العلية بالتلبس
بهذه النقيصة ولهذا لم يحدث التقليد و المذهب الا بعد انقراض
عصورهم ولم يسمع به الا بعد اظلام الكون باقول بدورهم فكيف
بدعى على قوم القول بشئ لم يسموا به او الاجماع على امر
لم يزنوا به و هذا معلوم لا يشك فيه منصف و لا متعصب
ولا يحوم حول ادعائه مقصر و لا كمال وان اردت اجماع
اهل تلك العصور التى حدثت فيها هذه المذاهب و ظهرت فى
خلالها تلك البدع و المصائب فالمخالف لم يزل موجودا منذ تلك
الاعصار مستظهرا على رؤوس الاشهاد بالانكار مستترا وجوده
الى الآن و قد صرح بالمنع جمع جم منهم معتزلة بغداد و الجعفران
بأحكاك ذلك عنهم ائمة الاصول و قد كثر الله فى التأخرين
مثل هذه المقالة حتى صارت شعارا لائمة التحقيق و سمة لا ينسب
ها غير اعلام التدقيق فهل يجوز للمبتدئين ان يرمى هؤلاء الائمة
بنافذة الاجماع و يطيل فى مثل هذه الدعوى الباطلة الججاج

والنزاع على ان الاجماع الذى يدعونه ليس الا باعتبار عدم
انكار الأئمة على العوام ومثل هذا قد اختلف الأئمة في حجة
فذهب ابو عبد الله البصرى واهل الظاهر وبعض الخنفية و
قال الشافعى في الجديد والغزالي والرازي انه ليس باجماع ولا
حجة وهذا هو المذهب الحق ان امعنت النظر لكثرة الاحتمالات
الحاملة على السكوت من عدم قول لهم في ذلك او كان لهم
ولم ينقل او عدم تمام النظر او الوقوف لتعارض الادلة او
للتوقير والتعظيم او للهية او للفتنة او نحو ذلك والقول بان
هذه الاحتمالات خلاف الظاهر هو خلاف الظاهر وذهب
ابو هاشم و ابو الحسن الكرخي والآمدى وابن الحاجب ومن
الأئمة احمد بن سليمان الى انه حجة ظنية ولم يذهب الى انه حجة
قطعية الا احمد بن حنبل وبعض الخنفية والشافعية وهو
مذهب مرجوح ومع هذا فالظاهر عدم حجة مطلق الاجماع
وليس هذا محل ايراد ما يرد على ادلته مع ضعفها من المنع
والنفق والمعارضة ولا موضع افراد الادلة القوية على امتناع
نقل الحكم الى اهل الاجماع وامتناع العلم به ونقله الى من
يحتاج به وسأني من مناسبات البحث ما تزداد به بصيرة ان شاء الله
تعالى * والعجب من الرواية السابقة عن احمد بن حنبل وجعله
من القائلين بان الاجماع السكوتي حجة قطعية وقد صح عنه
القول بامتناع العلم بمطلق الاجماع عادة وروى عنه انه قال من
ادعى وجود الاجماع فهو كاذب ومن ادلة القائلين بجواز
التقليد قول الله تعالى فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون
والاستدلال بهذه الآية على هذه الدعوى باطل اذ المراد به
السؤال

السؤال عن نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم او عن كون الانبياء قبله رجالا وليس هذا من العموم حتى يرد انه لا يقصر على ذلك بل من باب الاطلاق ولو سلم لكان الظاهر المتبادر من السؤال غير محل النزاع اعني التقليد الذي هو قبول قول الغير دون حجة بل المراد استروهم النصوص واستفسروهم عن معانيها بدلالة آخر الآية على ان الآية متناولة للعمليات كتناولها للعمليات والخصم لا يجيز التقليد في غير العمل فهى حجة عليه من هذه الحيثية ومن ادلتهم ايضا سكوت الصحابة عن المفتين والمستفتين وهو وهم لان سكوتهم عن الرواية بالمعنى لا عن الرأى الذى هو محل النزاع وكيف يكون سكوتهم تقريرا لشيء لا يعرفونه ومن ادلتهم على ذلك قول العامى اذا وقعت له واقعة كان مأمورا بشيئ فيها اجاعا وليس هو التمسك بالبراءة الاصلية اجاعا ولا الاستدلال بادلته سمعية اذ الصحابة لم يلزموهم تحصيلها ولانه يمنعهم من الاشتغال بمعاشهم مع الاحتياج الى العلم بعلوم كثيرة سيما فى زماننا يضيق عنها وقت الواقعة فلم يبق الا التقليد * قلنا الواجب عليه عند حدوث الواقعة الرجوع الى اهل الذكر وسؤالهم عن حكم الله فيها على طريق الرواية من دون تقليد ولا اجتهاد وهذا هو الهدى القويم الذى درج عليه عوام الصحابة اجمع ومن بعدهم من التابعين على ان هذا التقرير منتقض بالزامكم لهم معرفة ادلة العقليات وتحريم التقليد عليهم فيها وهى محتاجة الى مثل ما احتاجت اليه المسائل العلمية والالزام مشترك والدفع بان العقليات يكفى فيها المعرفة الاجمالية ممنوع هذا عمدة ما استدل به من قال بجواز

التقليد وقد عرفت ما فيه * وعلى الجملة فالتقليد من التقول على الله بغير علم وقد نهى الله عن ذلك بقوله تعالى ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين انما يأمركم بالسوء والفحشاء وان تقولوا على الله ما لا تعلمون * ثم قال واذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله قالوا بل نتبع ما افينا عليه آباءنا اولو كان آباؤهم لا يعقلون شبثا ولا يهتدون * وقد حرم الله تعالى التقليد بقوله سبحانه انما حرم ربي الفواحش الى قوله وان تقولوا على الله ما لا تعلمون * فصرح جل جلاله بالتحريم في هذه الاشياء التي من جملتها التقول على الله بغير علم والقول بان ذلك مختص بالعقليات كما صرح بذلك المحقق ابن الامام في شرح الغاية وغيره تقييداً لادليل عليه وايضا التقليد يوجب اتباع الخطأ لانه جائز الوقوع من المجتهد وعلى تقدير وقوعه يجب اتباعه والدفع بان الخطأ جائز مع ابداء المستند مسلم ولكنه عفو بالنسبة اليه لورود الدليل الصحيح ان للمخطئ من المجتهدين اجرا

﴿ فصل ﴾

قال المقلد المسكين اصلحه الله تعالى لم يكلفه الله ان يطلب الاحكام * اقول الامر بالطلب عام ولا يخص بعض من تعلق به الامر بالطلب والقول بان تحصيل ذلك ليس في وسع المقلد اوانه من تكليف ما لا يطاق ممنوع والسند ان الاجتهاد وتحصيل شيطنة فرض واجب على الامم بالاجماع ولكنه من فروض الكفايات التي تسقط بوجود من هو قائم بها وتصير

وتصير على الاعيان عند عدم من يقوم بها واذا ثبت انه من فرائض الدين ثبت عدم تعسره يقول الله عز وجل وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله صلى الله عليه وآله وسلم بعثت بالحنيفية السمحة السهلة والمقلد هداه الله تعالى لا ينكر ان الله تعالى يريد بنا اليسر ولا يريد بنا العسر ويقر ان الله سبحانه يريد منا الاجتهاد فاذا كان الاجتهاد ليس في وسع المقلد ولا هو مما يطيقه فهو عسر بلا شك واستلزم ان الله سبحانه يريد منا المتعسر او المتعذر فان قال انما اردت المشقة والمشقة تلازم التكليف غالباً * قلنا فما بالك خصصت هذه الفريضة بالسقوط عند حصول المشقة مع ان المشقة لا تنفك عن غالب الامور الواجبة على ان ارادة المشقة لا يساعد عليها كلامك لان الامور التي تصاحبها المشقة داخلية تحت الوسع والطاقة وانت قد جزمت بان الاجتهاد خارج عنها فلزمك خروج ما سواه في المشقة كالجهاد والحج والهجرة ونحوها او زاد عليه فيها كالورع الصحيح وعبادة الله كأنك تراه ونحوهما وصارت الشريعة او اكثرها من هذا القبيل وما بهذا جاء القرآن ولا السنة بل تواردا على نفي الحرج في الدين والسهولة في تحصيله للمتقين * قال الامام العلامة محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله تعالى فان قيل فاذا كانت الشريعة سهلة فما معنى حفت الجنة بالمكاره ولاي شيء مدح الله الصابرين ووصى عباده بالصبر * قلنا لان النفوس الخبيثة تستعسر السهل من الخير لتفترتها عنه وعدم رياضتها لا لصعوبته في نفسه ولهذا

تجد اهل الصلاح يستسهلون كثيرا مما يستعسره غيرهم فلو كان العسر في نفس الامر الشرعى لكان عسرا على كل احد وفي كل حال وقد نص الله سبحانه على هذا المعنى فقال في الصلوة وانها لكبيرة الا على الخاشعين على ان العسر والمخرج لا يكون في افعال الخير وانما يكون في نفوس السوء قال تعالى ومن يرد ان يضله يجعل صدره ضيقا حرجا كأنما يصعد في السماء فدار المشقة في العبادات على الدواعي والصوارف ولهذا تجد قاطع الصلوة يقوم نشيطا الى اعمال كثيرة اشق من الصلوة وقد يكون العسر الموهوم في اعمال الخير من فساد القلب وكثرة الذنوب وعدم الرياضة وملازمة البطالة الا ترى ما في قيام الليل وحيائه بالعبادة من المشقة على النفوس وهو يسهل عليها سهره في كثير من الاحوال في العرسات والاسمار والسروات في الاسفار * فاذا عرفت هذا فاعلم ان من الناس من يحصل له من شدة الرغبة في العلم وسائر الفضائل ما يسهل عليه عزيزها ويقرب اليه بعيدها فلا معنى لتعسير الامر الشرعى في نفسه لان ذلك يخالف كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم * واعلم ان من العقوق لوم الخلى للمشوق وفي هذا يقول ابو الطيب * لا تعذل المشتاق في اشواقه * حتى تكون حشاك في احشائه * اما عرفت ان حب المعالي يرخص الغالي ويقوى ضعف الصدور على الصبر للعوالي وربما بذلت الارواح لما هو انفس من الارباح قال ابن الفارض

بذلت

بذلت له روحى لراحته * وغير بعيد بذلى الغالى الغالى
وفى المقالات للزمن شرى عزة النفس وبعد الهمة الموت الاحمر
والخطوب المدهمة * وكن من عرف منهل الذل وعافه
استعذب نقيع العز وذعافه وقد اجاد وابدع من قال فى هذا
المعنى

صحب الله راكبين الى العـــــــز طريقا من المخافة وعرا
شربوا الموت فى الكريمة حلوا * خوف ان يشربوا من الضيم مرا
انتهى كلامه * هذا وقد عرفت انا لم نطلب من المتصف
بالصفة التى ذكررت الاجتهاد ولا كافناه قطع المهامه الفج
وصعود تلك العقبة الكئود و انخطا هاتيك الوهاد بل سهلنا له
الطريق وكفلنا له السلامة من كل تعويق وقلنا له سل ائمة
القرآن والسنة اذا اصبحت من حادثه * بمنحه * واستروهم نصوص
الدين وارم عن عنقك ريقه * التقليد واستفسرهم عن معانى
المشكلات وخذ عنهم ماصح لديهم من الرواية * ودع عنك
الرايات وقد انشد العلامة الشوكاني تنشيطا له قوله فى
هذا المعنى

* وبادر بالقاء القلادة مسرعا *

فان الرضى بالامر اعظم خزينة *

* فافاض من فضل الاله على الاولى *

مضوا فهو فياض عليك بحكمة

* فما جاءنا نقل بهـذا ولا اتى *

بذلك للعقول الصحيحة

* ولا تك مطوانا ذلولا رائض *

تصير بهذا مشبها للبهيمة *

* فهذا هو الداء العضال الذي سرى *

بهذا الوري بل اصل كل بلية *

ونحن مع هذا نقرب له هذه المسافة التي صار عن الظفر بها
في اشد اليأس وزغبه في تحصيل هذه المعارف النفيسة وفاء
لحق النصيحة الواجبة على جميع الناس ولكن الراغب في هذه
البضاعة قليل والساعي في تحصيلها والتحلي بها قليل كما قال
الشوكاني رحمه الله

* لعمرك ما في الركب ذواوعة ولا *

بذا الحى من يصبو لمحض النصيحة *

* فيا طال كم قد صحت هل من مساعد *

ويا طالما قد درت بين البرية *

* فلم ار الا شارقا ببلاهة *

يطيش بها او مصمت بتقية *

* فهذا يرى طرق الصواب امامه *

فيبدأب في تصحيح كل سقيمة *

* وهذا عليم بالجميلة عارف *

واكفنه لا يشترها بسببه *

والزهد عن معالي الامور والقنوع عنها بالهين المتزور قد صار
شعارا لاهل زمانك وخاصة لازمة لابناء اوانك فمن لك بالتجرد
للمعالي المنفق في تحصيلها كل غالى كما قال العلامة الرباني محمد
بن علي الشوكاني

- * فن لك بالملك مقود نفسه *
- * يحل بها حيث الحقيقة حلت *
- * يهاجر في حب المنحة الفه *
- * ويقطع فيها جبل كل وصيلة *
- * ويبعدان رام القريب فراقها *
- * ويقرب اذا السن العذل لجت *
- * ويلبس للتعنيف درعا حصينة *
- * وينزع عن اعطافه ثوب شهرة *
- * ويصرح الآمال غير معرج *
- * على ما به عن رتبة المجد الهت *
- * يجوس ديار الحى غير مقصر *
- * ويتزل فى ارجاءها بالسوية *
- * يحط بدار الباهلية رحله *
- * صباحا ويلقى دارها بالامسية *
- * يصمم عزما كالحسام وهمة *
- * مدى الدهر لا يرضى له بمذلة *
- * الى ان يرى المبيض من طرق الهدى *
- * وتجناب من داعى الهوى كل ظلمة *
- * فيلقى عصا الترحال عن كاهل الهوى *
- * ويشكر مسراه على الابدية *
- * فكل اذى فى جانب المزهية *
- * وكل عنا فى شأنه غير حسرة *

❖ ١٢ ❖

- * فلست ابن حر ان تهبت في العلى *
- * متالف حاتم دون عز ورفعة *
- * ولست من العرب الصميم نجاره *
- * اذا لم ازل في المجد اربح صفقة *
- * ايرضى باعطاء الدنية ماجد *
- * ويجعلها يوما مكان العلية *
- * ويقنع من ورد الصفاء بشربة *
- * على الرغم شيت بالقذى والكدورة *
- * ويرضى بتقليد الرجال مصرحا *
- * بسد طريق سهلت للبرية *
- * وماسد باب الحق عن طالب الهدى *
- * ولكن عين الارمد القدم سدت *
- * رجال كأمثال الخفافيش ضوءها *
- * يلوح لدى الظلما وتعمى بضحوه *
- * تجول به مادام في كل وجهة *
- * فان طلعت شمس النهار تخفت *
- * وهل ينقص الحسناء فقدان رغبة *
- * الى حسنهما ممن اضر بعنة *
- * وهل حط قدر البدر عند طلوعه *
- * اذا ما كلاب انكرته فهزت *
- * وما ان بضر البحران قام احق *
- * على شطه يرمى اليه بصخرة *

وشتان بين من يدعو الى العمى ومن يرشد الى الابصار وليس
المؤمن الا من يحب لاختيه ما يحب لنفسه من معالى الامور وبلوغ
الاطوار وهذا المقصد الصالح والتجر الشريف الراجح لا يتم
للعالم الا بشطرن التنفير ولا يؤثر فى النفوس بدون الاعلان
بطرف من التكبر كما قال العلامة الكبير الشوكاني رحمه الله

* فان كنت شهما ناقدا متبصرا *

* فدع مابه عين من العمى قرت *

* وخض فى غمار الاجتهاد وخل من *

* يروح ويغدو عن سناءه بفرية *

* تصيح الى داعى التعصب رغبة *

* وان تدعها يوما الى النصف فرت *

* اذا رجل اهوى اليها برقة *

* امالت الى التقليد جيذا ولبت *

* وان رمت فك الاسر عنها تمت *

* وقالت دعوى فى الاسار ونسعتى *

* فعنى عن طرق الصواب عمية *

* واذنى عن داعى النصيحة صمت *

* وهيت كلام الشيخ لست بسامع *

* سواء ودعنى من كتاب وسنة *

* فاشياخنا السباق فى كل غاية *

* واسلافنا ارباب كل فضيلة *

* فلا قول الا ما  عرية *

* ولا رأى الا ما يلوح لعزة *

* ودع عنك علما لا يهن قناته *

* كما قيل الا باغض العلويه *

* فهذا جواب البكم يا عبي ان دعا *

* الى طرق الارشاد داعي الميرة *

* او كما قال رحمه الله عند ان قطع عن عنقه علائق التقليد

واستراح والله الحمد من وصبه الشديد

* لعمرك ما حابت في الحق لي رهطا *

* ولا خفت من قومي لجابجا ولا لغطا *

* ولا عطفت عطفى اقاويل حاسد *

* ولا جذبت طبعي اضاليه قطا *

* وثبت على اسم الله وثبة قادر *

* سواء اديه ما تدانى وما شطا *

* والقيت عن عنق القلادة مسرعا *

* اذا ما امرؤ قد اوثق الشد والربطا *

* وحررت رقى واجتهدت ولم اقل *

* بقول فلان ان اصاب وان اخطا *

* وما خفت في ذا الصنع لومة لائم *

* تلهب غيظا واستشاط له سحقا *

* واست اهاب الجمع ما لم يصح لي *

* اذا شذ عن تلك الطريقة او شطا *

في ابيات كثيرة قال وقد اطلنا البحث ها هنا ولكننا لما

اوردنا ذلك الطرف من كلام العالم بن الوزير جمع القلم من

هذا الجنس والحديث شجون

ومن ادلتهم التأييد بكثرة القائلين بجواز التقليد وليس
الكثرة بمجرد ما موجبة لمصاحبة الحق لها وان كانت وجه
ترجيح في غير هذا الباب بشروط مدونة وانت خير بان الله
سبحانه قد ذم الكثرة في مواضع من كتابه العزيز ومدح
القلة مرات وصرح في الحديث الصحيح بان الثابت على الحق
طائفة من الناس لا يضرهم من خالفهم والرجال تعرف
الرجال بالحق لا الحق بالرجال كما صرح بذلك امير المؤمنين علي
بن ابي طالب رضى الله عنه وايضا خير القرون ثم الذين يلونهم
ثم يسمع منهم في جواز هذه المسئلة حرف واحد وهذه الطائفة
التي رمتها بالقلّة لم تدع الناس الى شيء سوى هدى الصحابة
الذين هم المرجع بعد الكتاب والسنة ولو كانت الكثرة بمجرد ما
موجبة للترجيح لخرج الحق عن يد اكثر اهل الحق المشهود
لهم بعدم مفارقة الحق للقطع بانهم بالنسبة الى سائر علماء الاسلام
اقل من القليل فدع عنك الاحتجاج بالرجال والاعتراف الى الآراء
والاقوال وجرد نفسك للحق واغسل قلبك عن درن العصبية
فانك ان فعلت ذلك نظرت الى الحق من وراء ستر رقيب والمراد
بالشاذ في قوله صلى الله عليه وآله وسلم من شذ شذ في النار
المنفرد بدين لا يشاركه فيه غيره وهو المراد بقوله ان الله يكره
الوحداني كما فسرته صاحب النهاية بالتوحد بدينه المنفرد عن
الجماعة وليس المراد به أئمة الاجتهاد المكثورين بالنسبة الى
المخالفين

لا يلتبس على عاقل فضلا عن عالم التفرقة بين كتب التفسير
 وشروح السنة وبين كتب الفقه التي هي مجاميع الآراء غالباً والذي
 وضعه أئمة الفقهاء مشتمل على احكام بعضها راجع الى الدليل
 وبعضها راجع الى الرأي وبعضها حق وبعضها باطل وهذا
 مما لا نزاع فيه لاحد من المنصفين ولا شك ان المطلوب الكل
 الوصول الى الحق باي ممكن ولهذا استحق المصيب اجرين
 والمخطئ اجرا وحسن المقصد لا يستلزم الاصابة ولو كان
 الامر كذلك لما اختلف الناس في المسئلة الواحدة على اقوال
 متعددة فلم يراد الله من المجتهد مصابة
 الله من من كتب ما خرج عنه من كتابه
 بين المصيبين وهو باطل ولا يوجب له
 سلباً شيء ولو كان الامر كذلك لكانت
 اجرة كل من زاد كفه من العلم في غير
 والحديث الصحيح قد يبرهن على هذا في
 دليل على اصابة المصيبين وتفسير الجملة فحتماً المصيب في باب
 الاجتهاد عفو واستحقاق الاجر لا يلاخ الجهد في سلب شيء
 وذلك لا ينفك عن مشقة والله جل جلاله لا يضيع عن عامل
 رى هذا فالقول بان كل مجتهد مصيب ان اريد من الصواب
 الذي لا ينافي الحق فهو محسن وان اريد من الاصابة المنافية له
 كما هو الظاهر من باب هذه المقالة فردود بنص الحديث
 وسيمر بهذا البحث مزيد تحقيق عن قريب ان شاء الله تعالى

مخالفين كما في مسئلتنا هذه فان هذا مما لا يستجيز اطلاقه
 عليهم بهذا المعنى فادع ولا تسك ان بين المقلد وبين الله
 وشرعته شريعة الله وما شرعه الله من الدين وليس بخاص
 بالامة المجتهدين بل عام للمفسر والكامل والمجمل يعرف العموم
 والمناظر الا ان مرجع المقصر الذي لا يعقل الحجة اذا جاءته
 ان يسأل اولى اعلم عن المراد بها الا عن اقوالهم الاجتهادية
 وقد صرخ الله جل جلاله بهذا فقال فاسئلو اهل الذكر ان
 كنتم لا تعلمون فاجوب عليه السؤال عن نص الشريعة لا عن
 الآراء المتفرقة . وبالله التوفيق عن نقابات العمومات من
 الكتاب والسنة فاضد بمرجوع مطبقها على كل فرد من افراد العباد
 هذه الخيلان الفاسدة وقد عرفنا فساد هذه الدعوى خير مرة
 وان السائل عن مدلول الكتاب والسنة ليس بمقلد وانما ملت
 غفر الله لك احوال الصحابة والتابعين وتابعهم لشفيت بذلك
 عليك . بيان ذلك ان هذه الثلاث الطبقات التي هي خير هذه
 الامة المرحومة والائمة على العالم وانما هي فكان صنع العالم
 فيها الاجتهاد وصنع اهل السؤال عن الكتاب والسنة واستفاد
 الامة واسئل ما صنع اليه وليس هذا من التقليد في شيء
 فقرر ان النصوص ان اسقليد قبول قول الغير دون حجة وان
 لم يقلوا قول ائمتنا قبلوا بحجة بواسطة روايته وقبوله
 ليس بتقليد فهو لا يخلو من العلم الذي نسبهم الى التفتيش على
 بسبب منعهم التقليد لم يغلبوا من العوام الا تشبه بعوام الصحابة
 من بعدهم واطراح التقليد المتدع وانما كان هذا الامر الذي
 بذلوا الناس اليهم هو الهدى الذي درج عليه خير القرون فاي

ووجه ذلك ما في هذا * وهالك طريقه ولا يخفى عليك الاشهر
 مشهورها سلكه على طريقة السؤالي فنقول عوام الكتابة وكتابته
 لا يخرجون عن الاتصاف باحد ثلاثة اشياء اما بالقلوب او الاجتهاد
 وبواسطة القلوب بالقلوب لما يفتقروا اليه من انهم لا يقولون بل
 نطقوا بالقلوب ما لم يسمعوا سبب احدهم انهم الى حد من اولئك
 من اعلام كل امة هؤلاء الذين الى انهم بل اكتفوا بالانساب
 الى مطلق الشريعة وسمعت التسمية هذه ولم يسمع عن احد
 منهم انه انساب في انجيله مثلا الى ابن عباس فيقال له عباسي
 فيقال انما هو مثالي والثاني باطل ايضا فقد انهم الاهلية التي
 لا بد منها من الاثبات انما هو الامانة كما هو ذلك كما
 عرفت هذا حتى لا يكون له في ذلك ولا في غيره وكل
 من قال بالبع من الشريعة كما تقدم فاعلم بوجوب كراهة السائل
 على نفسه فكذلك ما يمكن من سبب الاهلية وجب عليه ان
 يدور من حيث له وان كان هؤلاء امانة من حيث هذا
 لا بد منهم ما يقع فيهم الكفاية من بعدهم ويمكن هدى
 من الانساب فيرجع على هؤلاء كما هو انما يمكن هدا
 لا فرح الله عنهم هذا يخرج من وسع اهل هذا المشيق *
 كما مغلطة سؤال هؤلاء انفسهم ما وتقون فرق بين عوام
 وغيرهم فانهم ليسوا بكتابته الى ما يحتاج اليه هؤلاء من
 اهل الامانة العربي والاذنه من السبالة - السيرة قوية
 فيهم انما يعني بعوام الكتابة من الحائط بالقر - حفصا
 في حفظ السنة النبوية فله مجتمعة من جميع المعارف
 بامانة له وان اعني من ان يحاط شيئا من ذلك او مقداراً

يسيرا فانه وان فهم ما وصل اليه لا يقدر على الاجتهاد لتوقفه
على معرفته فقد المعارض والناسخ والمخصص والمقيد لذلك
فلا بد له من السؤال عما جهل والرجوع الى من هو اعلم منه
على ان المقصرين من الصحابة والتابعين كانوا لا يجسرون على
تفسير القرآن والسنة بدون الرجوع الى علمائهم واستعلامهم
عنهما وهذا متواتر عنهم وهو عين ما ذكرنا لك

* فدع عنك تقليد الرجال ولا تقل *

هم فطنوا ما لم الله بفطنة *

* فقد بلغوا مقدار ما جهدوا له *

وكل عليه جهده في الشريعة *

* فان اخطأوا شيئا فربك عالم *

بما اضمروه من صحيح العقيدة *

* وانت فقد اخطأت حين جعلتهم *

سبيل هدى في رخصة او عزيمة *

* ومن قال ان الامر ليس بممكن *

وان ليس الا اتباع لفرقة *

* فاجباره اربابه دون ربه *

وقبلته ليست اليه بوجهة *

* وقد كرر الله العليم منبها *

بتيسيره القرآن في غير مرة *

* وها هي ما بين الانام شهيرة *

جلية معنى اللفظ غير خفية *

مسألة للاخذ في كل بلدة *

(هذه الايات من قصيدة للسيد العلامة اسحق بن يوسف بن المتوكل على الله وهى طويلة نحو الثلاثين اوردها سيدى الوالد دام مجده فى بعض مؤلفاته على التمام وكلها فى التنفير عن التقليد قال شيخ شيوخنا العلامة الشوكانى فى التشكيك على التفكيك ولقد كنت استحسنيت هذه القصيدة لاشتمالها على اطراف من تصحح الصحيح حتى حدانى ذلك الى تذييلها بقريب من مثلها وقد ذكرت فى هذه الرسالة جملة من ذلك وايته اقتصر على هذه الايات التى صرح فيها بالمذهب الحق وسلم من هذا انتهافت الذى جمعه فى هذه الورقات انتهى)

ولا يشك من له ادنى تمييز فى ان النصوص القرآنية والحديثية الدالة على وجوب اتباع الكتاب والسنة على كل فرد من افراد العباد قد بلغت مبلغا تقصر عنه العبارة والعلم بها قدر مشترك بين العامى والعالم وهؤلاء المقلدة الذين تبرعت بالمناضلة عنهم داخلون تحت تلك العمومات دخولا لا ينكره من له ادنى انسة بدلولات الالفاظ فان ادعيت خروجهم عنها او اختصاصها بالمجتهدين فابرز لنا دلائل التخصيص او الاختصاص وما اراك تجد

﴿ فصل ﴾

الاختلاف المذموم هو ما عليه الناس اليوم لان الخلاف المنهى عنه منسوب الى الدين فمحصول اى خلاف فيه داخل تحت عموم الادلة

الادلة القاضية بالنهاي نحو قوله تعالى ان الذين فرقوا دينهم
وكانوا شيعا است منهم في شئ * وعلى الجملة انا نعلم ان الخلاف
بين هذه الامة قد يقضى في كثير من المسائل الى التقابل بين
العالمين في تحليل عين وتحريمها وايجاب حكم وتحريمه ونحو
ذلك وهذا من الاختلاف في الدين بلا ريب ولم يكلف الله
تعالى المجتهد الا بطلب الحق لا سواء فان ظفر به ضاعف له
الاجر وان اخطأ فخطأه عفو وله اجر كما صرح بذلك الحديث
الصحيح واختلاف المختلفين في الدين منكر وكل منكر يجب
انكاره فهذا الاختلاف يجب انكاره وهو المطلوب لما وقع من
العلماء من تقبيح الاختلاف فهو من باب انكار المنكر لا من باب
الاختلاف المنهى عنه ولو كان من باب الاختلاف المنهى عنه
لانسد باب الانكار على المنكر وهو باطل ومن له ادنى تمييز
يقطع بصدور الانكار للخلاف من الصحابة فمن بعدهم الى عصرنا
هذا والتصريح بخطئة بعضهم بعضا حتى جزم جماعة بان
ذلك اعنى الخطئة اجماع الصحابة منهم المحقق ابن الامام في
الغاية وهذا باعتبار المسائل الظنية واما العقليات والقطعيات
فقد حكى ائمة الاصول ان الحق فيها مع واحد والمخالف في
القطعيات منها ان كان ديناً ككافر وفي النظريات آثم والبحث
مستوفى في الاصول فليرجع اليه وكذلك الخلاف في الظني وحكم
المخالف الحق فيه قد دلت عليه الادلة وهي ترشد الى بطلان
قول المصوبين الجاعلين مراد الله احدى دائرتي مرادات
المجتهدين واذا لم ينفك في هدم هذه المقالة المحدثه ككتاب
الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فقد استحكم

في قلبك داء العصبية العضال وسمها القتال فأبك على دينك واذا كانت التخطئة داخلة في معنى الخلاف فأى دليل دل على قصره عليها نعم لما ألجأت المقلد النصوص القرآنية ولم يجد طريقا الى ردها واعيته الخيل في تأويلها وقع فيما وقع وهـكذا فلتمكن التعسفات والتعويل على المقصرين وترويح خواطرهم بما لا طائل تحته والكلام على جميع المسئلة على الاستيفاء يستدعى كتابا حافلا وانك ان لم تنتفع بهذا المقدار فلست بمنفع بالتطويل والاكثار وكتب اهل الحق في رد التقليدات كثيرة مستقلة لا حاجة لطالها الى هذه التعسفات ولا ضرورة تلجئها الى تلك التقريرات والتهذيبات المؤسسة على اس لا اصل له عند من له من الفطنة ادنى نصيب

﴿ فصل ﴾

اعلم ان حكاية الاجماع من متأخري اهل العلم تستند في الغالب الى ان العالم لم يعلم بوقوع خلاف في المسئلة التي حكى الاجماع عليها لانه استقر في الاقوال من افواه الرجال حتى ثبت له ذلك فان هذا بعد انتشار الاسلام في اقطار الارض لا تفي الاعمار وان طالت باستقرائه لان المدائن الواسعة قد لا يحيط بمعرفة علمائها من كان من اهلها فضلا عن كان غريبا فعلى كل حال لا يمكن من تعرب في طلب الاجماع ان يحيط بما عند علماء مدينة من المدائن في مسئلة من المسائل الابعـد ايام طويله وربما لا يمكن الاحاطة وان بالغ في الاستقراء لان من العلماء من يغلب

يغلب عليه الخمول اضطرارا او اختيارا مع كونه ممن يعتد بقوله
 فمن ادعى اجماع اهل عصر من علماء المسلمين على مسألة
 من مسائل الدين فقد اعظم الدعوى وزعم قيامه بما لا يقوى
 فامكان هذا ممنوع على تسليم امكان نفس الاتفاق من غير
 نظر الى ان يعرف رجل او رجال ما عند كل واحد منهم
 والحق ان مجرد امكان الاتفاق ممنوع لان اتفاق جميع علماء
 الاقطار في عصر من الاعصار على مسألة من المسائل مع اختلاف
 المذاهب والاهوية وتباين الافهام وتناقى القرائح ومحبة
 التناقض متعذر هذا اذا كان العالم يحكى اجماع اهل عصره
 وان كان يحكى اجماع اهل عصر من العصور التي لم يدركها
 بعد عصر الصحابة فالامر ايضا ادخل في الامتناع لان غاية
 ما يستند اليه هو ان يجد في كتب بعض المصنفين حكاية
 الاجماع فيحكى ذلك عنه ويعود الكلام الاول في اليراد على
 الحامى الاول ثم كذلك فان كان مستند حكاية من يحكى الاجماع
 الاطلاع على مؤلفات اهل عصر من العصور ووجودها متفقة
 على امر من الامور فامكان هذا ممنوع لان الاطلاع على جميع
 مؤلفات اهل ذلك العصر غير ممكن ولان بعض المصنفين قد
 يكون له حظ في الشهرة فتنتشر مؤلفاته وبعضهم قد لا يكون
 له حظ في الشهرة فلا تنتشر ثم ليس كل عالم حصلت له ملكة
 الاجتهاد وصار معتادا به في الاجماع يشغل بالتأليف فان كثيرا
 منهم بل اكثرهم لا يشغل بالتأليف كما ذلك معلوم لكل احد
 بالمساهمة لبعض اهل عصره وبنقل الثقات عن غير اهل عصره
 من اهل العصور المتقدمة وان كان مستند الحامى لاجماع اهل

عصر غير عصره اخبار جماعة له عن جماعة عن الناقلين
 للاجماع او اخبار فرد عن فرد عن الناقلين للاجماع فانا ننقل
 الكلام الى الجماعة الناقلين للاجماع ونقول هو غير ممكن لما
 اسلفناه وبهذا يظهر ان الاجماعيات التي يحكونها في المصنفات
 ليست الا باعتبار ان الحامى لم يعلم بوقوع خلاف في المسئلة
 وعدم علمه بالوقوع لا يستلزم عدم غايه ما هناك انه حصل
 له ظن عدم وجود المخالف هذا على طريق التثني والافتحرد
 عدم علم الانسان بالشيء جهل محض والجهل بالشيء لا يحصل به
 الشك في عدمه فضلا عن الظن انما سلمنا ذلك تنزيلا فمجرد ظن
 فرد من الافراد لا يصلح ان يكون مستندا للاجماع ولا طريقا من
 طريقه وكيف يثبت ما هو احد الادلة عند القائل بحجتيه بمجرد ظن
 مبنى على خيال مختل وهل يقول عاقل ان ادلة الاحكام الشرعية
 تثبت بمثل هذا ولم يقل احد من ائمة الاصول والفروع القائلين
 بحجيد الاجماع المتكلمين على بيان طريقه ان مثل هذا يصح
 اطلاق اسم الاجماع عليه فانه لو قال العالم المطلع لا اعلم في هذه
 المسئلة دليلا من اسنة او دليلا من القرآن لم يقل عاقل فضلا عن
 عالم ان هذه المقالة حجة تمنع غيره من البحث عن الدليل والعمل
 بما لا يعلمه ذلك القائل * اذا تقرر هذا هان عليك الخطب
 عند سماع حكاية الاجماع لانه ليس بالاجماع الذي اختلفت
 الامة في كونه حجة ام لا مع انه قد ذهب الجمهور من اهل
 الاصول الى ان الاجماع لا تقبل فيه اخبار الآحاد كما صرح بنسبة
 ذلك الى الجمهور من اهل الاصول القاضى في التقريب والغزالي
 في كتبه مع ان المراد باخبار الآحاد هنا ما يقابل عدد التواتر
 فاذا

فاذا قال قائل انه استقرأ ما عند جميع علماء عصره في جميع
الاقطار الاسلامية في مسألة من المسائل فوجدهم متفقين على
تلك المسألة وكان هذا القائل رجلا واحدا او رجلين او ثلاثة
او عددا لم يبلغ حد التواتر فانه لا يقبل خبره ولا يثبت الاجماع
بنقله عند هؤلاء فما ظنك بمن حكى الاجماع استنادا الى عدم
علمه بوقوع الخلاف او الى مجرد الظن الذي لا مستند له الا
عدم العلم واولئك هذا حجة على العباد لكائنات الحجة قائمة بمثل
هذه الدعوى التي لا يعجز عنها احد في امثال ذلك وهو باطل
عقلا ونقلا ومن قسم الاجماع الى قطعي وظني جعل القطعي
منه المنقول تواترا والنظني منه المنقول آحادا على الصفة المتقدمة
قريبا التي خالف فيها الجمهور وليس الاجماع الذي يستند فيه
فرد من الافراد الاجماد حصول ظن له داخلا في احدهما *
واذا عرفت ان غالب ما يحكى من الاجماع من هذا القبيل
الذي ليس من الاجماع في ورد ولا صدر فاعلم ايضا ان
الاجماع بالمعنى الذي ذكره اهل الاصول وغيرهم ان كان
ناقله واحدا ففيه ما اسلفنا من امتناعه وكذلك اذا كان
ناقله جماعة اما دون عدد التواتر او مقدار عدده لان المفروض
مباشرة كل واحد منهم للاستقراء ومشافهته لكل عالم من علماء
الدنيا فهو ممتنع من كل فرد فرد منهم كما امتنع اذا كان الناقل
واحدا لما سلف * والحاصل ان الاجماع ترد عليه منوعات
الاول منع امكانه الثاني منع وقوعه الثالث منع امكان نقله
الرابع منع وقوع نقله وقد وقف عند كل منع من هذه المنوع
طائفة من اهل العلم كما حكاه ائمة الاصول فمن رام الاحتجاج
بالاجماع فليمن النظر في كل واحد منها وليعط الاجتهاد حقه

فيها من دون اغترار بكثرة الاقوال ولا مهابة لآراء الرجال
فهذا شأن المجتهد في كل موطن من المواطن واما من نفقت
عنده الشبهة وراج على عقله ما يسمع وقبل كل ما يقال له
فليس من الاجتهاد في ورد ولا صدر انما هو مروح لقلبه
بالاماني ومطمع لها بما هو عنه بمراحل ومنغمص في التقليد
وهو لا يشعر ومستو على حضيض العرفان وهو لا يدري

* فكن رجلا رجله في الثرى * وهامة همته في الثريا *

(وقال آخر)

* واما رجل الدنيا وواحد * من لا يعول في الدنيا على رجل *
ولاسيما اذا كان من يريد الاجتهاد بصدد النظر في امهات
المسائل وكليات الدلائل التي تبني عليها المناظر فانها ببذل توسع
فيها احوج من غيرها لاحتياج المجتهد اليها في غالب اوقاته فاذا
وقف المناظر عند كل منع من تلك المنوع الاربعة فلا يجيب من
رام نقله عن واحد منها الا اذا جاء بالبرهان الذي يوجب
عليه الانتقال فاذا فعل معه ذلك في جميع المواطن الاربعة
وقف عند منع خامس وهو الحجية فنقول مثلاً بعد تسليم
الاربعة المواطن لا نسلم ان الاجماع الذي يمكن وقوعه
ونقله حجة شرعية فان جاء المناظر بدليل شرعي يدل على
ان الاجماع حجة شرعية فليس بين احد وبين الحق عداوة
وان لم يأت بذلك كان التوقف هو الواجب عليه فان اثبات
دليل شرعي او حكم شرعي بلا دليل شرعي ولا عقلي لا يحل
لاحد القول به بل هو من القول على الله بما لم يقل * وانا الى

الآن

الآن لم أقف على حجة عقلية ولا شرعية توجب على الانتقال من مواقف المنع الى مواقف التسليم بعد اعطاء النظر حقه في جملة ما وقفت عليه مما اورده للاحتجاج به على ذلك في المختصرات والطولات وليس على ان اقول بما لا اعلم واقبل ما لم يقبله عقلي كذا في الفتح الرباني وزاد العلامة في وبل الغمام حاشية شفاء الاوام فما اورده من حكايات الاجماع عن غيري في مؤلفاتي ليس الغرض به الا مجرد الالتزام للقائل بحجية الاجماع فليعلم ذلك انتهى وقال في موضع آخر منه وقد اوردت حجج الجميع في كتابي الذي سميته ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول فمن رام التلجج خاطره فليرجع اليه قال وان حكايات الاجماع في غالب الحالات خرافات قال واذا كان الاجماع ثابت بمثل هذه الترهات والخرافات فالقول بحجية الاجماع تلاعب بالشرعية المطهرة والاجماع السكوتي لا يثبت الا بعد فحص وكشف واستقراء تام حتى يعرف الناقل انه لم يكن في المسئلة قول قائل غير من وقع السكوت على مقالته ولا بد من اطلاع كل فرد فرد من اهل العلم على قول ذلك القائل وتمكنه من مخالفته وعدم تبعيز كون السكوت تقيده وقال في ابطال دعوى الاجماع على تحريم مطلق السماع ان للناس في كون الاجماع حجة قطعية او ظنية مذهبين احدهما انه حجة ظنية لا تفيد العلم بل تفيد الظن واليه ذهب جمع من المحققين كابن الحسين البصري والامام فخر الدين الرازي وسيف الدين الآمدي وغيرهم الثاني انه حجة قطعية واليه ذهب الاكثر كما قال الاصفهاني وذهب جمع من محققي الحنفية كالبرزدي وصدر

الشريعة" واتباعهم الى ان الاجماع مراتب فاجماع الصحابة كالكتاب والخبر المتواتر واجماع من بعدهم بمنزلة المشهور من الاحاديث والاجماع الذى سبق فيه الخلاف فى العصر السالف بمنزلة خبر الواحد ثم القائلون بكونه حجة قطعية اختلفوا فى بعض الصور كالاجماع الذى شذ منه بعض المجتهدين كواحد او اثنين وكالاجماع السكوتى وهو ما افاده بعض المجتهدين قولاً او فعلاً وانتشر فى اهل الاجماع وسكتوا عليه فلم ينكروه وكالاجماع المسبوق بالخلاف والمشهور فى الاول انه ليس باجماع ولا حجة حتى ذلك ابو بكر الرازى من الحنفية عن الزكرخى منهم وقيل انه اجماع وفى البحر للزرخشى انه المذهب ونقله الآمدى عن ابن جرير واليه يميل كلام الجوينى قال الهندى والقائلون بانه اجماع مرادهم انه ظنى لا قطعى والمشهور ايضا فى الثانى كما قال الرافعى انه حجة وهل هو اجماع قال الزركشى الراجح انه اجماع وقيل ليس باجماع وعزى الى الشافعى قال الزركشى وليعلم ان المراد هنا بالخلاف انه ليس باجماع قطعى وبذلك صرح ابن برهان عن الصيرفى وكذا ابن الحاجب والى كون الاجماع فى هاتين الصورتين ظنيا لا قطعيا اشار صاحب جمع الجوامع وهكذا الاجماع الذى تندرج تحته اجماع ظنى واليه يشير كلام امام الحرمين ونقل الزركشى عن صاحب التقويم من الحنفية انه ادنى مراتب الاجماع ونقل عن قوم احالة وقوعه واختلف القائلون بان الاجماع حجة قطعية ايضا فى غير ما ذكر من الصور هل تقبل فيه اخبار الآحاد والظواهر فيه قولان قيل لا يقبل ونقل عن الجمهور وصححه القاضى فى التقريب

التقريب والغزالي في كتبه وعليه فالنقول بالاحاد اجماع وليس
بحجة فيه على ذلك الصفي الهندي وقيل يقبل وعليه الفقهاء
وصححه المتأخرون وقد علم من هذا ان الاجماع اما ظني كله
عند قوم او بعضه ظني وبعضه قطعي عند آخرين وان القطعي
منه عند هؤلاء ما علم بطريق يفيد العلم من سماع او تواتر
صدوره عن جميع المجتهدين من الائمة بحيث لا يشك احد منهم
بطريق صريح كقولهم هذا حلال وهذا حرام وهذا صحيح
وهذا باطل او نحو ذلك كما ذكره الغزالي ونبه عليه ابن ابي
شريف في حاشية شرح الجمع واذا علم ان الاجماع منه قطعي
ومنه ظني فنذكر حكم الاجماع الظني ومعتقد خلافه لا يكفر
باتفاق العلماء فقد نقل اجماعهم على ذلك غير واحد من المحققين
منهم سيف الدين الآمدي و الصفي الهندي في النهاية والقاضي
عصدد الدين في شرح المختصر و ابو العباس القرطبي فيما نقله
عنه الزركشي في البحر ومن جزم بنفي التكفير في منكر حكم
الاجماع الظني السعد في شرح التوضيح والشريف الجرجاني
في شرح المواقف والمحقق ابن الهمام واما منكر حكم الاجماع
القطعي فحكى فيه الآمدي وابن الحاجب في اصولهما ثلاثة
مذاهب فقال الآمدي اختلفوا في تكفير جاحد الجمع عليه فائتبه
بعض الفقهاء وانكره الباقيون مع اتفاقهم على ان انكار حكم
الاجماع الظني غير موجب للكفر هذا والمختار انما هو التفضيل
بين ان يكون داخلا في مفهوم اسم الايمان كالعبادات الخمس
ووجوب اعتقاد التوحيد والرسالة فيكون جاحده كافرا او لا
يكون داخلا كالحكم بحل البيع وصحة الاجارة ونحوه فلا يكون

جاحده كافرا انتهى * وقال ابن الحاجب في مختصره انكار حكم
 الاجماع القطعي ثالثها المختار ان نحو العبادات الخمس يكفر
 انتهى * قال العلامة زين الدين بن المذخل في المختص لا يكفر
 منكر اجماع سكوتي او اكثرى او ظنى منقول بالاحاد قبل وكذا
 ما لم يبلغ المجموع فيه عدد التواتر ولا يكفر منكر اجماع قطعي
 على الاصح الا اذا كان الحكم ضروريا لان العلم بحجية الاجماع
 ليس داخلا في الايمان لانه نظرى انتهى * قال العلامة ابن
 القيم الاجماع الذى تقوم به الحجة وتقطع معه المعةزة وتحرم
 معه المخالفة هو الاجماع القطعي المعلوم انتهى * وقال النووى
 ليس تكفير جاحد الاجماع على اطلاقه بل من جحد مجمعا عليه
 فيه نص وهو من الظهور الظاهرة التى يشترك في معرفتها الخاص
 والعام كالصلوة وتعمير الحرم ونحوهما فهو كافر ومن جحد
 مجمعا عليه لا يعرفه الا الخواص كاستحقاق بنت لابن السدس
 مع بنت الصلب ونحوه فليس بكافر ومن جحد مجمعا عليه ظاهرا
 لا نص فيه ففي الحكم بتكفيره خلاف قد اشار ابن شريف في
 حاشية شرح الجمع الى ان ما لم يبلغ حد الضرورة فلا كفر به
 وان كان مشهورا * وقال السعد فى شرح العقائد ان من
 استحل محرما لعينه وقد ثبت بدليل قطعي يكفر والا فلا بان
 كانت حرمة غيره او ثبت بدليل ظنى انتهى * وقال
 الصنى الهندى فى النهاية جاحد المجمع عليه من حيث انه مجمع
 عليه باجماع قطعي لا يكفر عند الجماهير خلافا لبعض الفقهاء
 وانما قيدنا بقولنا من حيث هو مجمع عليه لان من انكر وجوب
 الصلوات الخمس ونحوها يكفر وهو مجمع عليه لكن لانه
 جاحد

جاحد حكم الاجماع قال وجاهد الظن لا يكفر وفاقا انتهى *

وقال شمس الدين القرافي المالكي بعد ان ذكر قول امام الحرمين كيف يكون يكفر من جحد حكم الاجماع ولا يكفر من رد حكم الاجماع ولا يكون الفرع اقوى من اصله فقال جوابه انا لانكفر برد المجمع عليه من حيث انه مجمع عليه بل من حيث الشهرة المحصلة للعلم في انضافت هذه الشهرة الى الاجماع كفر جاحده فاذا لم تنصف لم يكفر فليس الفرع اقوى من اصله على هذا وانما يلزم لو كفر بانه من حيث انه مجمع عليه لانه من حيث الشهرة انتهى * وقال القرطبي من المالكية الحق في هذه المسئلة التفصيل من قال ان ادلة الاجماع ظنية فلا شك في نفي التكفير لان المسائل الظنية اجتهادية ولا تكفير فيها بالاتفاق ومن قال قطعية فهو لا هم المختلفون في تكفيره والصواب انه لا يكفر وان قلنا ان تلك الادلة قطعية متواترة لان هذه تعم كل واحد بخلاف من جحد سائر المنواترات والتوقف عن التكفير اولى من الهجوم عليه فقد قال صلى الله عليه وآله وسلم من قال لآخيه كافر فقد باء بها احدهما فان كان قال والا حارت عليه انتهى * وقال ابن دقيق العيد من قال ان دلائل الاجماع ظني فلا سبيل الى تكفير مخالفه كسائر القضايا واما من قال ان دلائله قطعي فالحكم المخالف له اما ان يكون طريق ثبوته قطعيا او ظنيا ان كان ظنيا فلا سبيل الى التكفير به وان كان قطعيا فقد اختلف فيه ولا يتوجه الاختلاف فيما تواتر من ذلك عن صاحب الشرع بالنقل فانه يكون تكذيبا موجبا للكفر بالضرورة وانما يتوجه الخلاف فيما حصل فيه الاجماع بطريق قطعي اعني

انه ثبت وجود الاجماع به ولم ينقل الحكم بالتواتر عن صاحب
الشرع فتلخص ان مسائل الاجماع تارة يصحبها التواتر بالنقل عن
صاحب الشرع فيكون ذلك تكذيبا موجبا للكفر بالضرورة وانما
يتوجد الخلاف فيما حصل فيه الاجماع بطريق قطعي اعني ثبوت
وجود الاجماع به ولم ينقل الحكم بالتواتر عن صاحب الشرع
لا فيما يصحبه التواتر بالنقل عن صاحب الشرع كوجوب الصلوات
الخمس فانه ينتفي الخلاف في تكفير جاحده لمخالفته التواتر لا
لمخالفة الاجماع الى آخر كلامه الذي نقله عنه الزركشي في البحر
وابن ابي شريف في شرح الارشاد وغيرهما من المتأخرين وقد
ذكر ابو اسحق الشيرازي في الملخص ان الفسق يتعلق بمخالفة
الاجماع والكفر يتعلق برد ما علم من دين الله قطعا وبقينا
وقال امام الحرمين في البرهان الضابط فيه ان من انكر طريقا
في ثبوت الشرع لم يكفر ومن اعترف بكون الشيء من الشرع
ثم جمده كان منكرا للشرع وانكار جزئه كانكار كله انتهى *
وانتصر على هذا المقدار من نقل نصوص ائمة الاصول من
اهل المذاهب الاسلامية وقد خرجنا عن المقصود الى غيره ولكن
اخذ بعض الكلام بحجة بعض وارادنا تكميل الفائدة في مسئلة
الاجماع وحكم مخالفته لتيقظ المسارع الى الحكم بالاجماع من
دون بصيرة والجزم على مخالفه مطلقا بالكفر والضلال مع انه
قد تقرر في الاصول خلاف من خالف في امكان الاجماع ووقوعه
ونقله وحجته وذلك معروف عند كل من له الملم بعلم الاصول
والنقات الى طريق العلماء الفحول ولقد قال العلامة محمد بن
ابراهيم الوزير في كتابه الروض الباسم في الذب عن سنة ابي
القاسم

القاسم ان الضروريات من الاجماع هي الضروريات من الدين
قال وغالب الاجماع المنقول في المسائل الاجتهادية من قبيل
الاجماع السكوتى انتهى * وقال الغزالي في المستصفى كل مجتهد
مصيب ولو خالف الاجماع قبل علمه به حتى يطلع عليه انتهى *
وهذا على فرض ان المسئلة التي وقع فيها الانكار مما يدعى
في مثلها الاجماع فكيف بالمسئلة التي ادعى المجوزون فيها انها
مجمع على الجواز * وبالجملة فهذا كلام مع من يرى حجية
الاجماع ولهذا لم نورد الا كلام الأئمة القائلين بحجيته واما
من لم يقل بحجية الاجماع اما لعدم وجود دليل يدل على انه
حجة او لعدم امكانه في نفسه او امكان نقله فترك الانكار عليه
فيما ادعى فيه الاجماع اوضح من ترك الانكار على غيره * والقول
بعدم حجية الاجماع هو الذي ارجحه لامور لا يتسع لها المقام
وقد استوفيتها في غيره * هذا آخر كلام الشوكاني رحمه الله
في رسالته المسماة بإبطال دعوى الاجماع على تحريم مطلق السماع
وقد استوفى البحث في ذلك في كتابه الذي لم يسبق الى مثله
في الاسلام وهو المسمى بإرشاد الفحول الى تحقيق الحق في علم
الاصول وقد لخصه سيدي الوالد الماجد ادام الله بقاءه تلخيصا
حسنا وسماه حصول التأمل من علم الاصول فمن شاء الاطلاع
على نقيض هذه المسئلة وقبحها فعليه بهذين الكتابين

﴿ فصل ﴾

ان لمزيد التوسع في المعارف الزائدة على العلوم المعتبرة في الاجتهاد
(٥)

مدخلا في ذلك فقد يختص من هو أكثر علما باستنباط ما لا
يقدر على استنباطه والوصول اليه من هو دونه في ذلك وهذا
معلوم كل عارف فان كان مثلاً ارسخ في علم البلاغة يمكنه
ان يستخرج بفاضل عرفانه من الكتاب العزيز والسنة المطهرة
ما لا يمكن من هو دونه وهكذا من كان متبحرا في اصول الفقه
مطلعا على دقيقتها وجليلها متدربا في مباحثها فانه يمكنه ان
يسلك من مسالك الجمع والتجميع والاستنباط ما لا يسلكه الذي
هو دونه في ذلك مع كونه قد حصل القدر المعبر في الاجتهاد
عنده وهكذا من توسع في علم السنة ولم يقف على كتاب
ولا على كتب معينة بل طول باعد في ذلك تطويلا لم يصل
اليه غيره من المجتهدين المعاصرين له او بعضهم فانه قد يقف
على دليل الحكم من مخرج صحيح او حسن ومن هو دونه في
ذلك لا يدري بان ذلك الدليل موجود فضلا عن ان يستدل
به ومع ذلك فالقراء مختلفون والافهام متفاوتة والادراكات
متباينة فقد يكون بعض المجتهدين المستوين في المقروآت
والمحفوظات اقدر على الاستنباط من الآخر بفاضل ذهنه
وصافي قريحته وصحيح ادراكه فكيف يقال ان الاستنباط
لا يختص به بعض العلماء دون بعض فان كل عالم قد شاهد
الاختلاف في اهل عصره وطالع مؤلفات المجتهدين فوجدها
متفاوتة متفاوتا يزيد على التفاوت الكائن بين السماء والارض
والمغرب والمشرق ومن انكر هذا فهو مكابر بلا شك ولا شبهة *
ثم اقول ان كامل الاستعداد يظفر من علوم الاجتهاد في المدة
اليسيرة بما لم يظفر به من لم يكمل استعدادده في المدة الطويلة

وذلك موجود بالمشاهدة لكل ممارس لاهل العلم لكن ليس من كان متبحرا في علم مثلا كن يعرف منه مختصرا او مختصرين ولا من كان يعرف عشرين علما كن يعرف خمسة علوم لا يشك فيه عارف فقد يقتدر بعض المجتهدين على افراد كل مسألة من المسائل الشرعية بالتصنيف ولا يقتدر الاخر الا على مجرد التعبير عن تلك المسألة باقصر عبارة واخصر اشارة مع عجزه عن دفع غالب ما يرد على ترجيحه وقصوره عن بعض ما يستدل به من يخالفه ولهذا كان الشافعي رحمه الله يناظر كثيرا من الاعلام المجتهدين كابن يوسف ومحمد بن الحسن وغيرهما فيتقلد قولاً ويتقلد من يناظره قولاً آخر فينقضه عليه الشافعي ويبطله ويصحح قوله على قواه على وجه لان يتمكن المناظر له من نقضه ثم يقول مناظره تقلد قولي واتقلد قولك فاذا قبل ذلك منه نقضه عليه حتى يعجز عن تصحيحه ثم يصحح القول الذي تقلده بعد ان نقضه اولاً على وجه يعجز المناظر له عن نقضه ثم يفعل ذلك مرة بعد مرة حتى يتحير المناظر له ولا يدري ما هو الصواب من القولين وهكذا تجد كثيرا من العلماء المتبحرين في المعارف الشرعية يستدل على ما يقوله بالعشرة الادلة والعشرين والمائة وينقض كلام خصمه بالعشرة النقوض فافوقها الى عدد كثير ومن اراد الوقوف على ذلك فلينظر مؤلفات المحقق ابن حزم والمدقق تقي الدين احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية والحافظ محمد بن ابراهيم الوزير قال بعض من ترجم لمجد الدين عبد السلام بن تيمية مؤلف المتبقي انه سأله سائل عن مسألة فقال الجواب عنها من ستين وجها وسردها جميعها

من حفظه والسائل يسمع كذا في الابحاث البديعة في وجوب
الاجابة الى احكام الشريعة من كتاب الفتح الرباني في فتاوى
الشوكاني

﴿ فصل ﴾

ان قلت اختلف الناس في تقدير العلوم التي يصير بها العالم
مجتهدا فزعم المكثرون منهم المقل فا عندك قات عندى تفصيل لم
اقف عليه لاحد من اهل العلم فان كان صوابا فمن الله وان كان
خطأ فنى وهو ان المعتبر في الاجتهاد المسوغ بل الموجب لعمل
المجتهد فيما يخص نفسه وترك التعويل على رأى غيره هو ان
يكون لديه من علم العربية ما يقيم به اسانه ويفهم عنده ما يختلف
معناه باختلافه وقد يحصل ذلك لكامل الاستعداد صافى القرينة
بكتاب متوسط بين الاختصار والاكثار في النحو وكتاب مثله
في الصرف وكتاب مثله في المعاني والبيان وكتاب مثله في
اصول الفقه مع اقتداره على البحث عن مقدرات اللغة في
الكتب الموضوعات لبيان مدلولاتها ومع علمه بالتفسير باخذه له
عن المفسرين على وجه يكون له دربة في ذلك وخبرة به
على وجه لا يقصر عن فهم ما في الكتاب العزيز من المحكمات
ولو بالبحث في بعض الاحوال عن لغة عربية او اعراب مشكل
او تطبيق كلام على ما يقتضيه المقام او استيضاح الوجوه التي
يتنوع اليها المعنى الواحد عند الايراد او النظر في كيفية الجمع
على مقتضى الاصول وان يكون مطلعا من علم السنة على
المختصرات

المختصرات المدونة في العبادات والمعاملات مع اشرافه على بعض علوم الحديث وتمييزه بين اسباب الصحة والحسن والضعف والوضع فمن كان جامعاً لهذه العلوم فتحتم عليه ان لا يقلد غيره في رأيه ولا يرجع الى اقوال المجتهدين ويدع النظر لنفسه ومن كان قاصراً عن هذه المرتبة فمن جوز التقليد اباح له التقليد ومن لم يجوزه قال عليه ان يستوى علماء الشريعة فيما يحدث له فيروون ذلك له ويعمل به ويـكـون علمه من باب قبول رواية الغير لا برأيه بخلاف المقلد فانه يقبل رأى الغير بدون احتياج الى روايته وقد اوضحت هذا في مؤلف مستقل واما من تصدر لتصنيف وتحرير المسائل وتقرير الدلائل قاصداً لشر ذلك في الناس وانتفاعهم به او تصدر للقضاء بين المسلمين بما شرعه الله او للفتيا بما انزل الله في كتابه او على لسان رسوله فهو لا يتم اجتهاده الا بالتبحر في كل علم من تلك العلوم مع اشرافه على ما يرجع اليها ويقويها من سائر العلوم على وجد يحصل له الظن بانه لم يقصر في واحد منها تقصيراً يكون بسببه حل الناس على العمل بخلاف ما شرعه الله لعباده فانا قد قدمنا ان استنباط المسائل يتفاوت بتفاوت المجتهدين في العلوم الشرعية وانه قد يقف الواحد منهم على الدليل من كتاب الله ار مما صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع عدم وقوف الآخر عليه وقد يستخرج المتبحر ما لا يستخرجه من دونه واحق هذه العلوم بالتوسع واولاها بالتبحر علم السنة وامعان النظر فيما لا يتهم فيها الا به من الاطلاع على احوال روايتها ومعرفة اسباب الجرح والتعديل وعدم القنوع بالجرح

المجمل حتى يقف على السبب والتزجيج عند تعارض التعديل والتجريح ومعرفة رجال اسناد كل حديث ذاتا وصفة والتدرب في علوم اصطلاح المحدثين فلههم اصطلاحات موضوعية بينهم لا يمكن تخريبها على المدلول اللغوي والبحث عن المؤنقات في متون الاحاديث واسانيدھا على ما تبلغ اليه القدرة ويقبله الفهم ويحصل عنده الظن بانه لم يكن في المسألة غير ما قد علمه وحصل له من حفظه وبخثه * ثم احق العلوم بعد علم السنة بالاستكثار منه والتوسع فيه علم الاصول فانه العلم الذى تدور عليه دوائر الاجتهاد ويترتب على تحقيقه الاصدار والاراد ثم علم البلاغة ثم سائر العلوم المتعلقة باللغة فان التوسع فيها يوجب لصاحبها ملكة فى الاستدلال لا توجد عند من هو دونه فانه يصير بذلك مفسرا لكتاب الله من دون مراجعة كتب التفسير وشارحا لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غير مراجعة للشروح * ثم على هذا المجتهد الذى يتصدر الارشاد هذه الامة ان يعين النظر فى اقوال المجتهدين ويحفظ مذاهبهم ويراجع المؤلفات الموضوعية لذلك عند الحاجة فانه اذا عرف ذلك وجد له فى كل مسألة سلفا فيقوى جنسه وينتج صدره ويطمئن خاطره ويدعم النظر فى كتب التفسير وشروح الحديث وان كان له من الملكة ما يقتدر على ما يحتاج اليه من ذلك بدونها لكنه يجد ثمرات اجتهادات المجتهدين وابكار افكار المحققين محررة هنالك فيستفيد منها ما لا تفيد ملكته خصوصا تأليفات الائمة الكبار ومجاميع العلماء المشهورين بقوة الانظار ومن انفع ما يستفيد به من اراد نشر العلم ان يكرر النظر

النظر في المؤلفات الموضوعة لتحقيق الحق في مسائل الفقه فانه يجد فيها ما يستعين به على مطلوبه ولا يبادر بتحرير مسألة يبرزها للناس في تأليف او حكم او فتيا حتى يروض فكره في الادلة القرآنية ويبحث في مجاميع السنة فينظر مثلاً في تيسير الوصول الى جامع الاصول فان لم يجد فيه مطلوبه فليبحث في الجامع الكبير للسيوطي او كنز العمال فان هذين الكتابين لا يشذ عنهما شيء من السنة الا النادر الذي لا يقدر تجويز وجوده في الظن الحاصل للمجتهد فهذه هي علوم الاجتهاد للمجتهد الناصب نفسه للارشاد فان قصر في شيء منها وهو يظن وجوده عند غيره من المجتهدين الموجودين في عصره وقطره فهو لا يحصل ذلك الظن الذي هو المعيار للاجتهاد ان كان ممن يتقى الله ويخشى عقابه واما اذا لم يوجد الا من هو مثله او دونه في عصره وقطره فعليه ان يبلغ غاية ما يقدر عليه ويتعلم ما يجده من هذه العلوم على من يجده من اهلها ويبحث كلية البحث ولا يضره بعد ذلك ان يكون في المجتهدين الاموات من هو اعلم منه ولا في من سيحدث بعده من اهل الاجتهاد من هو ارسخ منه ولا يقدر في ظنه الاصابة تجويز ان في اقطار الدنيا البعيدة عنه من هو اعلم منه لان الله لم يكلف اهل كل عصر بعلم الاموات ولا بعلم من سيوجد ولا بعلم من لا يعرف من الاحياء بل اقام الله الحجة على اهل كل عصر بمن يوجد لهم من الراسخين في العلم واخذ على العلماء البيان

ان قلت الاحكام الشرعية متساوية الاقدام بالانتساب الى الشرع
ومتساوية الاقدام من حيث التعلق بالمشريعين عند وجود
المقتضى وفقد المانع فكيف جعلت علوم الاجتهاد المعتبر في
عمل الرجل لنفسه دون العلوم المعتبرة في اجتهاد الرجل لارشاد
غيره قلت لان الله سبحانه لم يتعبد عباده بالبيان للناس الا اذا
كانوا اهلا للبيان والارشاد والمتأهلون لذلك هم الذين يثقون
من انفسهم بانهم انما ارشدوا العباد الى ما هو حق ولا تحصل
هذه الثقة الحاصلة عن ظن الاصابة الا لمن كان له من العلوم
ما ذكرناه بخلاف عمل الرجل لنفسه في امر دينه الذي كلفه
الله به فانه لا يجب عليه ان يقلد من هو اعلم منه بل عليه
ان يأتي بما اوجب الله عليه على الوجه الذي يخبره ويقدر عليه
فان كان عاطلا عن المعارف العلمية وسعد ما وسع المقصرين
من الصحابة والتابعين وتابعيهم من سؤال اهل العلم عن الحكم
في الحادثة التي هي من مسائل العبادة والمعاملة على وجه
استروى النص لا على وجه التقليد وان كان قادرا على
الاطلاع على النص محصلا لما يشهده به وهو من جمع تلك
العلوم فليس عليه الا ما تبلغ اليه قدرته واذا عجز في بعض
الحوادث سأل عنها سؤال من يطلب الرواية لا من يطلب الرأي
ونظر في ذلك المروي بما لديه من تلك العلوم وهذا اجتهاد
لا تقليد ولا يحل له ان يقوم في مقام الارشاد للعباد في شيء
لم يبلغ اليه دليله مع وجود من هو اعلم منه بالشيعة في عصره
وقطره

وقطره لانه يظن في كل من هو اعلم منه انه يعلم بدليل لا يعلمه
ويقدر على استنباط لا يقدر عليه وهذا يجده كل رجل من
نفسه * ثم اقول هذا الذى لا بد منه هو الذى وقع فيه
الاضطراب والاختلاف فقد تفاوتت مذاهب اهل العلم في
بيان ذلك القدر الذى لا بد منه فقد يكون القاضى مجتهدا عند
بعض اهل العلم غير مجتهد عند البعض الآخر فالوقوف على
مقدار معين لا سبيل الى التقليد فيه واهل الاجتهاد يختلفون
في ذلك لاختلاف قرائحهم وفهومهم وعلومهم فحينئذ المقدار
الذى لا بد منه لم يقع على تعيينه اجماع حتى يقال هو كذا
ولا هو امر مبرهن عليه حتى يكون تقديره مستندا الى ذلك
البرهان بل كل عالم يقدره بحسب استعداده وقابليته ونفوذ ذهنه
وثقوب فهمه كما نجده في كتب المجتهدين ونستفيده من انظار
الناظرين وعلى هذا فلا تثبت حجية حكم الحاكم على الخصمين
الا اذا كان مجمعا على اهليته والمختلف في اهليته ليس مجمعا
على حجية قوله وهذا بحث نفيس ينبغي امعان النظر في تدبره
وعدم المسارعة الى رده بمجرد الاستبعاد له * والذى عندى
ان حكام الشريعة انما هم مترجون لها مبينون لما فيها من
اصاب الحق فقد اصاب ومن اخطأ فقد اخطأ وكون
المخطئ مأجورا لا يستلزم لزوم حكمه وقيام الحجة به
فاذا حكم حاكم بمحض رأى ظنا منه ان دليل ذلك الحكيم
لا يوجد في الكتاب والسنة ثم وجد غيره النص الدال على
ذلك الحكيم على وجه لا يتطرق اليه الرد ولا يتجاوزة النقض
كان حكم الحاكم الاول منقوضا باطلا وان كان له في ذلك رأى

الذى حكم به سلف من اهل العلم قد قالوا بقوله وان لم يكن ذلك الدليل الذى وجده غيره قطعيا ويقال لذلك الحاكم الذى لم يجد النص قد اجتهدت فاخطأت فلك اجر واما ان حكمك لازم لغيرك فلا ولا كرامة بل هو رد عليك ولم تكن شارعا للعباد شريعة من عندك حتى تلزمهم ما جئت به من رأى الذى قد وجدت الرواية من الشارع بخلافه بل انت وسائر عباد الله متعبدون بهذه الشريعة التى بين اظهرنا ليس لكم ان تزيغوا عنها او تخالفوها او تعارضوها بحض رأى وجهل من جهل النص رد عليه لانه امر مخالف لما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكل امر مخالف لما كان عليه امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رد اما الصغرى فلانه قد وجد النص من الشارع ونصه هو الذى كان عليه امره بلا شك ولا شبهة واما الكبرى فللمحديث الصحيح المتلقى بالقول عند جميع الطوائف الاسلامية وهو كل ما لم يكن عليه امرنا فهو رد كذا فى الابحاث البديعة مطولا هذا وان شئت زيادة الاطلاع فارجع الى كتاب القضاء لسيدي الوالد دام مجده الطارف والتالد

﴿ فصل ﴾

ان قلت اذا ابتلى المجتهد بتولى القضاء فى ارض لا يعرف اهلها الا التقليد ولا يدينون الا بما صرح به من هم مقلدون له ويعدون من خالف ذلك خارجا عن الشريعة المطهرة كما هو فى هذه الازمنة كأئن فى غالب الديار الاسلامية شامها ويمنها

وهندها ومصرها ورومها وشرقها وغربها بل اوقلت انه قد عمها كلها ولم يخرج من ذلك الا الشاذ النادر كالواحد الفرد من الالوف بل من مئتين الالوف بل من الوف الالوف لم يكن ذلك بعيدا من الصواب ومما يؤيد ذلك ما رأيته في بعض مؤلفات الشيخ العلامة صالح الفلاني رحمه الله النازل بالمدينة المنورة في هذا العصر المتوفى الى رحمة الله في الايام القريبة فانه قال انه دار الغرب والشرق ومصر والشام والحرمين الشريفين فلم يجد في هذه الديار مع طول البحث ومزيد الكشف من يعمل بالادلة وبؤثرها على التقليد الا ثلاثة رجال فقط * قلت هذا المجتهد المسكين المبتي من جهتين الجهة الاولى توليه للقضاء الجهة الثانية كونه في ديار المقلدة الذين هم بتلك الصفة يجب عليه ان يقدم حق الله عليه وبؤثر مراده منه فيقضى بما يقتضيه كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم غير ملتفت الى غيرهما ولا مؤثرا لما سواهما ويضرب بذلك المحكوم عليه فان وجد للحق ناصرا فيها ونعمت وان لم يجد للحق ناصرا فليس عليه الا ذلك ولا يجب عليه سواه لانه قد اباغ الحجة ووفى بما اخذه الله عليه من البيان وقام باليثاق الذي الزمه الله سبحانه في كتابه العزيز فان عجز عن ذلك ورجفت عن الجزم به بوادره واصابه الجبن الذي يصاب به كثير من حلة العلم فواجب عليه وجوبا مضيقا ان يتخلص مما هو فيه ويعزل نفسه ويستريح ويريح فان لم يقبل منه ذلك ولا وجد من يساعده عليه ويقبله ففي سعة الخافقين مضطرب وفي بلاد من اختها بدل فان لم تساعده المقادير

على ذلك ولا بلغت اليد طاقته فعليه ان يرد كل خصومة
 ترد عليه وفيها دليل واضح لا يتمكن من الحكم به الى غيره من
 الحكم ولم يوجب الله عليه ان يحكم بخلاف الشرع ولا يسوغ
 له ذلك بوجه من الوجوه ولا سيما اذا كانت تلك المسئلة مما
 اضطربت فيها الادلة وتعارضت فان المجتهد وان رجع احد
 الادلة فالتخالف له قد رجع دليلا معارضا لدليله بوجه من وجوه
 الترجيح على اختلاف الانظار في ذلك وتباين مراتب العلوم
 وتفاوت اقدم العلماء وان العقبة الكئود والمعضلة العمياء الصماء
 ان يكون قد الف الناس بسبب التقليد قولا هو محض الرأي وقد
 عارضه دليل صحيح ظاهر الدلالة واضح المعنى كعارضه حديث
 المصرة المنفق عليه بتلك الحيات المختلة والآراء المعتله وامثاله
 كثيرة ونظائره جمة * واخطر مواطن الخلاف واصعبها
 موطنان الموطن الاول ما ينشأ عن الحيل المخالفة للشرع التي
 سوغها بعض اهل العلم تسوية لم يشهد له دليل ولا سلك من
 سبل الحق في سبيل الموطن الثاني تسوية الضرورات في الموارث
 التي تولى الله سبحانه في كتابه تقسيطها بين اهلها وتوزيعها
 بين مستحقها فاذا جبن الحاكم عن الصدع بالحق في هذين الموطنين
 فالوقت خير له من الحياة لانه يتسبب عن ذلك مفاسد ومخالفات
 لادلة الكتاب والسنة يصعب حصرها ويتعسر الاحاطة بها
 وما عدا هذين الموطنين فهو دونهما في الصعوبة ولا يعجز عن
 توجيه الحق فيه ولو بذريعة من ذرائع التوصل الى الحق الامن
 عجز وضعف ومن كان كذلك فليس باهل للدخول في هذا
 المنصب ولهذا علل صلى الله عليه وآله وسلم النهي لابي ذر
 رضي الله

رضى الله عنه عن تولى الامارة بضعفه عن القيام بها كما ثبت
ذلك في الصحيح

﴿ فصل ﴾

﴿ في من يحكم بالرأى مع وجود الدليل من الكتاب والسنة ﴾

اقول هذا لا يكون الا من حاكم او قاض او مفت لا يعرف
كتابا ولا سنة والذنب على من ولاه مثل الذنب عليه وهو
احد قاضي النار واحد اهلها سواء اصاب او اخطأ لانه مع
الاصابة حكم بالحق وهو لا يعلم به ومع الخطأ حكم وقضى
وافتي بغير الحق جهلا منه بالحق فان كان ممن عنده علم
بالكتاب والسنة فهو ايضا القاضي الآخر من قضاة النار
والمفتي الآخر من اهل الجحيم لانه علم بالحق وحكم بالباطل
ولست اظن بعالم وحاكم ومفت يعرف الكتاب والسنة
ويفهمهما ان يعدل عنهما الى ما ليس منهما بل الى ما يخالفهما
فان هذا قد تقحم النار على بصيرة واستحق العقاب على علم منه
اما اذا لم يجد مستندا للحكم والفتيا والقضاء في تلك الخصومة
من كتاب ولا سنة ولا قياس معتمد ولا اجماع يحتج به على خلاف
ذلك فحديث معاذ وان كان فيه مقال لبعض اهل العلم فطرقة
قد كثرت جدا وبعضها حسن لذاته ومجموعها ينتهض
الاحتجاج به وقد جعت في ذلك بحثا استوفيت فيه جميع طرقه
فالواجب على الحاكم والقاضي والمفتي والعالم ان ينظر في

نصوص الكتاب والسنة فان وجد ذلك فيهما قدمه على غيره
وان لم يجد اخذ بالظواهر منها وما يستفاد بمنطوقها ومفهومها
فان لم يجد نظر في افعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في
تقريراته لبعض امته ثم في الاجماع ان كان يقول بحجته ثم في
القياس على ما يقتضيه اجتهاده واذا عجز عن ذلك تمسك بالبراءة
الاصلية وعليه عند التعارض بين الادلة ان يقدم طريق الجمع
على وجه مقبول فان اعوزه رجع الى المرجحات المذكورة
في كتب الاصول بعد ان يصح له ان ذلك المرجح مرجح
وقد ذكرت نحو من هذا في ارشاد الفحول وذكرت قول
من قال ان النصوص لا تنفي بالحوادث وتعقب ذلك بما يخالفه
وعندي ان من استكثر من تتبع الآيات القرآنية والاحاديث
النبوية وجعل ذلك دأبه ووجه اليه همه واستعان بالله عز
وجل واستمد منه التوفيق وكان معظم همه ومرمى قصده
الوقوف على الحق والعثور على الصواب من دون تعصب
لمذهب من المذاهب وجد فيهما ما يطلبه فانهما الكثير الطيب
والبحر الذي لا ينزف والنهر الذي يشرب منه كل وارد عليه
والمعتصم الذي يأوي اليه كل خائف فاشدد يدك على هذا
فانك ان قبلته بصدر منشرح وقلب موفق وعقل قد حلت به
الهداية وجدت فيه كل ما تطلبه من ادلة الاحكام التي تزيد
الوقوف على دلائلها كائنا من كان فان استبعدت هذا المقال
واستعظمت هذا الكلام فمن نفسك اثبت ومن قبل تقصيرك
اصبت وعلى نفسها براقش يعني انك تشرح لمثل هذا الكلام
صدور قوم مؤمنين وقلوب رجال مستعدين لهذه المرتبة العلية

* لا يعرف الشوق الا من يكابده * ولا الصبابة الا من يعانيتها *

وهذا آخر الكلام على هذا المرام المستفاد من الجواب المسمى
تشنيف السمع في المسائل السبع للقاضى العلامة الاوحد المجتهد
المطلق الربانى محمد بن على بن محمد اليمى الشوكانى رضى الله عنه
وارضاه وانا الفقير الى عفو الله الغنى به عن سواه ابو النصر
على الطاهر بن ابى الطيب صديق بن حسن بن على الحسينى
البخارى القنوجى * بورك له فيما يروح منه واليه يجرى *

وآخر دعواى ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على
سيدنا محمد وآله وصحبه

* حرر ذلك فى اواخر ذى القعدة من شهور سنة خمس *

* وتسعين ومائتين والف من هجرة سيد المرسلين *

* فى بلدة بهوپال الحمية صانها الله واهلها *

* عن كل رزية وبلية بجاه سيدنا محمد *

* خير البرية عليه وعلى آله *

* الصلوات والبركات *

* والتحية *

